محاولة إسقاط سياسة الذكاء الاقتصادي على ممارسات الحكامة الإقليمية في الجزائر

Un attempt to adopt the territorial business intelligence policy on the practices of territorial government in Algeria

Tentative d'adoption de la politique d'intelligence économique territoriale sur les pratiques de gouvernement territorial en Algérie

د. داي وسام (أ)*

(أ): أستاذ محاضر–ب–، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف_ ميلة – الجزائر

Wessem_dey@hotmail.fr

تاريخ إرسال المقال: 2019/03/13 إرسال المقال من اجل التعديل: : 2019/04/17 قبول المقال للنشر: : 2019/06/15

الملخص:

هدفت هذه الورقة إلى معرفة فعالية الذكاء الاقتصادي في التأسيس لحوكمة إقليمية مستدامة، كون الذكاء الاقتصادي يعد آلية وطنية تعتمد على تثمين القدرات الإقليمية والمحلية. وقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح المقاربات النظمية والإستراتيجية للانتقال من إلى مستويات عالية من الأداء الذكي وحكامة الجماعات الاقليمية ، كما تم التطرق لليقظة الاستراتيجية الإقليمية، وتوضيح إشكالية الحكامة الإقليمية وتثمين الإقليم في الجزائر.

من أهم النتائج المتوصل إليها أن الذكاء الاقتصادي الإقليمي ليس إلا امتداد للسياسة العمومية للذكاء الاقتصادي وتطبيق إجراءاتها على الصعيد الإقليمي والمتمثلة في الذكاء الاقتصاد الإقليمي والتي تشكل لبنة أولى لبناء شبكة إقليمية متعددة الأعوان الإقليميين لصالح الحفاظ وتعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الانفتاح الدولي للإقليم.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، الذكاء الاقتصادي الإقليمي، الحوكمة المحلية، اليقظة الاستراتيجية الاقليمية.

Abstract :

The study aimed to find out the effectiveness of business intelligence in the foundation of a sustainable territorial government, because of economic intelligence is a national mechanism based on the valuation of the territorial and local capacities,.This study was to clarify the systemic and political approaches to move from business intelligence to the territorial business intelligence, it has also been the regional strategy for vigilance, and to clarify the problem of territorial governance and the valuation of the region in Algeria addressed.

The most important results reached at the territorial business intelligence is an extension of the public policy of business intelligence and the application of procedures at the regional level and of maintaining a competitive small and medium enterprises and to promote and support international openness

.**KeyWords :** business Intelligence, territorial business Intelligence, - territorial Governance, Strategic territorial watch

Résumé:

L'étude visait à déterminer l'efficacité de l'intelligence économique dans la création d'un gouvernement territorial durable, car l'intelligence économique est un mécanisme national fondé sur la valorisation des capacités territoriales et locales. Cette étude visait à clarifier les approches systémique et politique. passer de la veille stratégique à la veille territoriale, c'est aussi la stratégie régionale de vigilance, et clarifier le problème de gouvernance territoriale et d'évaluation de la région algérienne.

Les résultats les plus importants atteints par la veille stratégique territoriale sont une extension de la politique publique de veille stratégique et de l'application de procédures au niveau régional, ainsi que le maintien de petites et moyennes entreprises compétitives et la promotion et le soutien de l'ouverture internationale.

Mots Clés: intelligence d'affaires, intelligence d'affaires territoriale, - gouvernance territoriale, veille stratégique territoriale

*: Correspondingauthor :fatiha.dilmi@univ-msila.dz

1 – مقدمة:

أثبتت عديد التجارب العالمية أن ازدهار الأقاليم يتعلق بصفة مباشرة على قدرة المؤسسات على تحسين أدائها العام من خلال اقتناص المعلومة والتدخل الذكي للدولة بدعم المناخ الاقتصادي لاستحداث وجذب ثم توسيع الأنشطة الاقتصادية الإقليمية وبالتالي التوطن المستدام للأعمال فالذكاء الاقتصادي إذن هو آلية وطنية تعتمد على تثمين القدرات الإقليمية والمحلية وحمايتها في ظل انفتاح مدروس؛ وهو ما يعرف **بالذكاء الإقليمي**.

هذه النظرة المؤسساتية للذكاء الإقليمي تصور الإقليم على انه فضاء لتطبيق السياسة اللامركزية المناسبة لتفعيل الذكاء الجماعي والإنساني من خلال الاعتماد أكثر فأكثر على بدائل ذاتية للتنمية المستقلة وفقا لرؤية الجماعات المحلية والتي لها علاقة مباشرة بالمؤسسات المتوطنة هناك، وكمدخل جديد لتحقيق الحوكمة المحلية، وتوفير مناخ مناسب من الحوار والمشاركةالمجتمعية، كما أن عاملي الثقافة والإرث (le patrimoine) المادي واللامادي يعتبران روافع تساهم في تثمين هذا المنحى.

1-1 الإشكالية: وفقا لما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا المقال:

كيف يمكن إسقاط سياسة الذكاء الاقتصادي على الإقليمبما يؤسس ويخدم الحكامة المحلية على مستوى الأقاليم الجزائرية؟

1-2 فرضيات الدراسة:

1-الذكاء الاقتصادي سياسة عمومية تهدف إلى حماية تنافسية النسيج الاقتصادي للدولة، من خلال الشراكة مع كافة الأعوان السوسيو اقتصاديين

2-تعتبر البقضة الاستراتيجية حلقة مهمة ضمن منظومة الذكاء الاقتصادي

3-تتحقق آلية الذكاء الاقتصادي الاقليمي من خلال توفر شبكة من علاقات الأعوان الإقليميين

4-يساهم الذكاء الاقتصادي الاقليمي في التأسيس للحكامة المحلية على مستوى الأقاليم من خلال مجموعة من الميكانيزمات التي تضبطها الدولة بالشراكة مع الأعوان الإقليميين بغض تثمين المواد المحلية وتشجيع الشراكات الإقليمية.

1-3 - أهمية وأهداف الدراسة:تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المهم الذي تلعبه تنافسية الاقليم من خلال جذبه للفعاليات الإنسانية والاقتصادية، وهنا يتجلى **هدف هذه الورقة** إلى تسليط الضوء على فعالية الذكاء الاقتصادي والإقليمي منه خاصة في تنشيط الأداء المستقل للجماعات الإقليمية وما ينتج عن ذلك توليد وفورات واضحة المعالم لتأسيس حوكمة محلية تعتمد على تعزيز شبكة التفاعل بين الأعوان الإقليميين لصالح مشروع ورؤية إقليمية قوية وفخورة.

4-1 انموذج الدراسة:

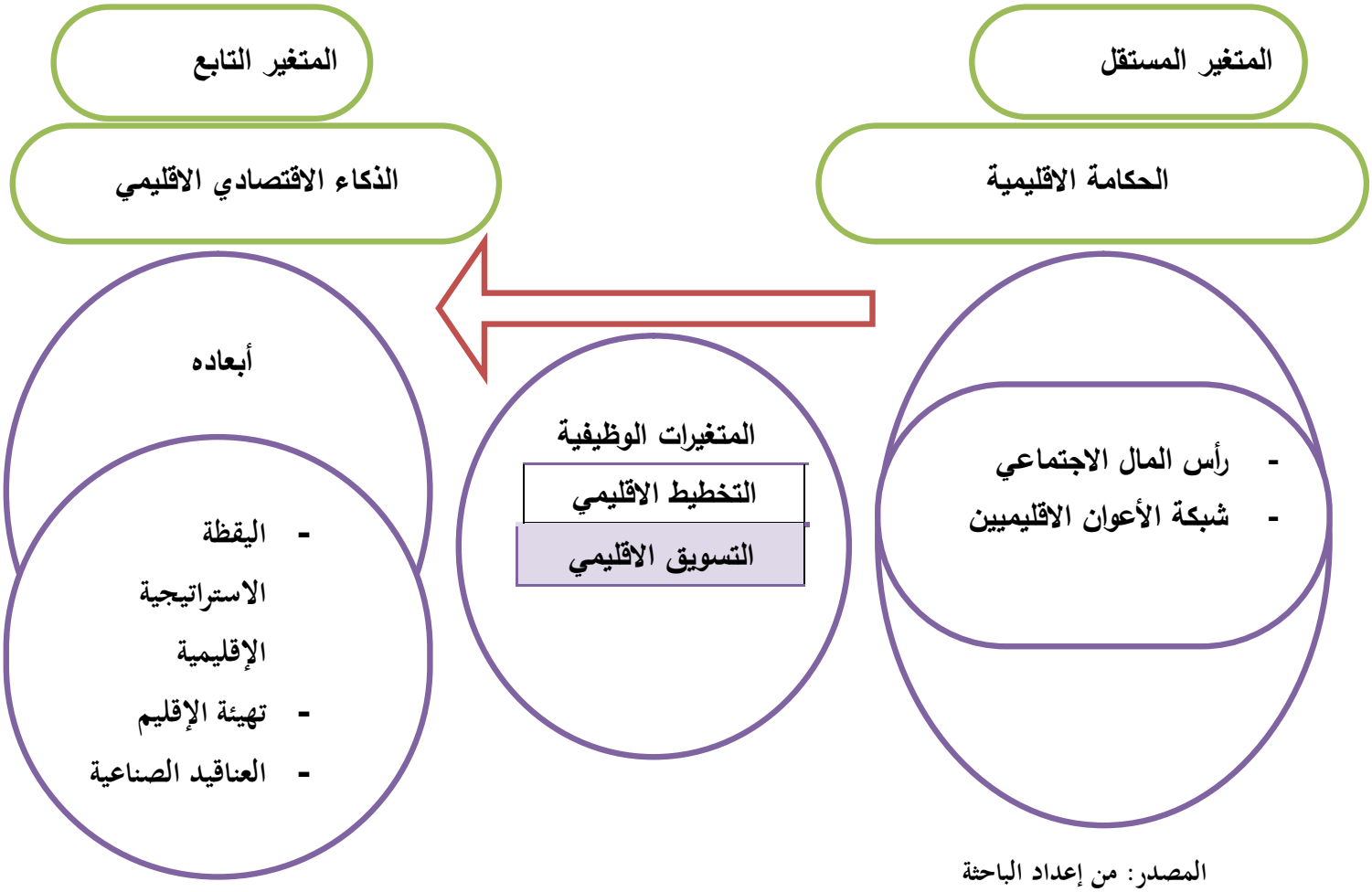

المصدر: من إعداد الباحثة

1-5 منهج الدراسة: من أجل الإجابة عن إشكالية هذه الدراسة، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لضبط وتفسير متغيراتها، ومن ثم المنهج الاستقرائي من أجل محاولة البحث عن مختلف ادوات الذكاء الاقتصادي وكيفية اسقاطها على البعد الاقليمي للدولة بهدف تعزيز الشركات الاقليمية ومن ثم التأسيس للحوكمة الاقليمية المستدامة، كما قدمنا تصورنا من خلال نموذج مقترح لتنفيذ هذه الآليات

2- الإطار النظري للدراسة:

2-1 مقاربات نظرية حول الذكاء الاقتصادي الإقليمي والحكامة الاقليمية

إن مفهوم الذكاء الإقليمي يختلف من حقل معرفي إلى آخر، لكن يمكن صياغته وفق مقاربة نظمية وأخرى تتعلق بالسياسات ذات الطابع الإقليمي:

2-1-1 المقاربة النظمية (الصاعدة) L'intelligence territoriale ascendante:

من منطلق أن أهم ما يميز عالم اليوم هو هيمنة المعلومة بكثرتها و تنوعها و تعددها إذ أن حجم المعلومات المتاحة اليوم سيتضاعف حوالي 40 مرة في غضون 40 سنة القادمة ولا شك في أن للمعلومة دور إستراتيجي ذلك أن انتشارها بين المجتمعات المعاصرة قد كان سببا في تحولات مجتمعية عميقة، و سلطة المعلومة هي اليوم أقوى من أي فترة زمنية سابقة، كما أن التشريعات الحديثة حفظت لكل فرد الحق في الوصول إلى المعلومة، وهي ذات الحقوق التي تكفلها تشريعات نظم الدول تقريبا بتفاوت بحسب ما حددته المواثيق الدولية؛ تطور ميدان التعليم العالي و البحث العلمي، التطور التكنولوجي وخصوصا التكنولوجيات الحديثة للإعلام

والاتصال، تبادل الشراكات مع مختلف الأطراف،العولمة التي فسحت المجال لرأس المال الفكري مقابل الكفاءات المادية، ودخول بعد المسؤولية الاجتماعية والإيكولوجية على العمل المؤسساتي والإداري على حد سواء.

تعتمد المقاربة النظمية على تبني النظرة الجماعية للذكاء الاقتصادي وسوف نستعرض بعض التعاريف التي وردت بهذا الخصوص:

يرى (GIRARDOT ;2007) أن "مصطلح الذكاء الإقليمي يصف "مجموعة المعارف متعددة المصادر التي تساهم في فهم البنى الإقليمية والأدوات التي يستخدمها الفاعلون العموميون والخواص من اجل توليد، استخدام وتقاسم هذه المعارف؛ ومن جهة أخرى تحقيق الحكامة والتنمية المستدامة للإقليم"[1]

فيما يعتقد Herbaux أن الذكاء الإقليمي يعمل على تعزيز ثقافة التنافسية للإقليم كونه نشاط مبني على جمع وربط المعلومات بين كل الفاعلين المحليين ورصد الإشارات الضعيفة للمعلومات وتوفيرها في اللحظة المناسبة لمتخذي القرار.

وعليه فإنه عندما نتحدث عن الذكاء الإقليمي فإننا نحاول فهم الطبيعة والبنية الديناميكية الإقليمية، وكذلك مختلف الآليات التي يستخدمها الفاعلون العموميون والخواص لإنتاج، استخدام وتشارك المعلومات والمعارف لصالح التنمية الإقليمية المستدامة. من اجل تحقيق هذه الأخيرة فإن الخطوة الأولى تتمثل في قيادة تشخيص استراتيجي للإقليم وتحديد مواطن القوة والضعف، حيث يمكن اعتبار الذكاء الإقليمي آلية مناسبة لتنفيذ هذا التشخيص من خلال تعزيز ممارسة وتطوير العلاقة القائمة والممكنة بين المؤسسات، مخابر البحث، الخبراء وهيئات المجتمع المدني وتحقيق التجاور والشراكة بين الفاعلين الإقليميين الذين لا يتقاسمون عادة نفس الأهداف ونفس الاتجاهات الإستراتيجية[2].

في حين تعرف **الحكامة الاقليمية** على أنها المواءمة بين ممارسات المؤسسات العامة وممارسات الأعوان الإقليميين وجمع طاقاتهم نحو التميز الإقليمي ضمن إطار تسيير محلي شفاف وتساوي الفرص والعمل على تماسك رأس المال الاقتصادي والاجتماعي واستدامته في ظل بيئة متغيرة تتسم بالصراعات الإدارية والتنظيمية وتنامي الفساد في دوائر السلطة.

وعليه فإن المواءمة بين الأطراف الفاعلة في الإقليم تخلق نوعا من التعلم الجماعي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل الثقة والتمكين الجماعي وهوية مشتركة للإقليم*؛ تعبر عن الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية له، وتساهم في خلق أشكال جديدة من المنافسة فيما يخص الموارد الطبيعية الكلاسيكية

(الأرض، اليد العاملة، رأس المال)[3] وكذا الموارد الهيكلية (المعرفة، الكفاءة، التنظيم، و التعلم الجماعي، و رأس المال المجتمعي الإقليمي) يتم تثمينها بفضل نموذج شبكي لدوران المعلومات والمعارف الإقليمية يتمتع بالشفافية و يمهد لاحقا للحكامة المحلية[4] والشكل الموالي يقدم قراءة حول ما سبق ذكره:

الشكل رقم (01): مكونات الحكامة الاقليمية

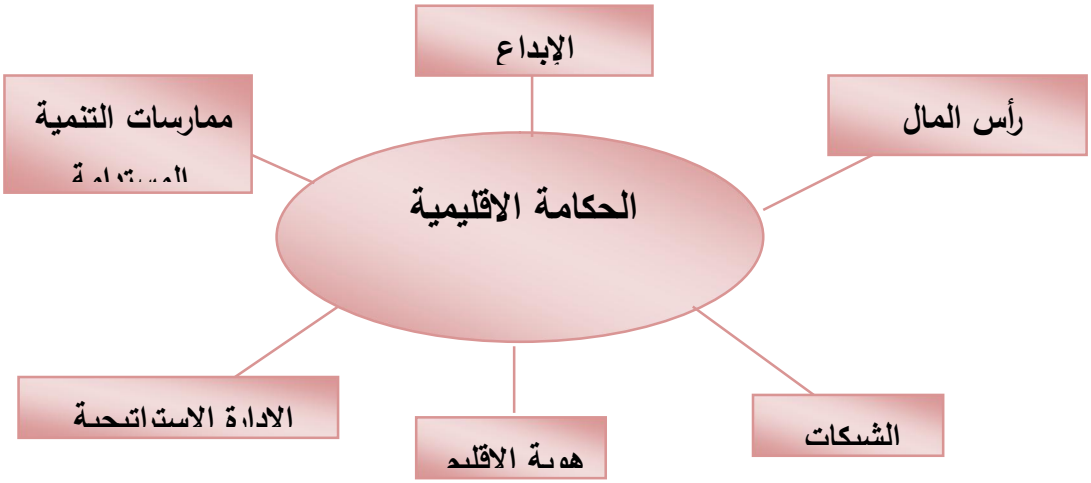

Source : EURADA (2010), « **Benchmarking Regional Competitiveness In The Field OfBusiness Support Services** », Final Report of European Benchmarking Project, Brussels.p.11.

✓ **رأس المال المجتمعي le capital social : دعامة لتحقيق الذكاء الإقليمي**

كان (LOURY ; 1978) أول من تحدث عن الوفورات والموارد التي توجد في العلاقات العائلية، علاقات العمل والعلاقات المجتمعيةبشكل عام أيا كانت طبيعتها وديمومتها، والتي تساهم في بناء وتراكم رأس المال البشري العلائقي حيث عرفته منظمة OCDE، على انه "مجموعة شبكات اجتماعية تضم مختلف المعايير والقيم المشتركة التي تسهل التعاون داخل الجماعات وبين بعضها البعض"[5]. أما من وجهة نظر اقتصادية بحتة فإن رأس المال المجتمعي هو مورد استراتيجي من العلاقات والشبكات السوسيولوجية بين فاعلي إقليم ما، وفي هذا الشأن فقد تناولت دراسة(KEEFER& KNACK ;1995)، تأثير عوامل الثقة والشراكة المجتمعية والتجانس الاجتماعي على الأداء الاقتصادي، الاستثمارات الأجنبية والنمو بشكل عام.

كما يستخدم البنك الدولي مصطلح رأس المال المجتمعي في دراسات أعدها حول الدول النامية، حيث يتحدث هذا الأخير عن تنمية مرتبطة بالهوية الاجتماعية، وبالتالي فإن مشاريع التنمية يجب أن توضع بالتواؤم مع الخصائص الاجتماعية للأقاليم المقترحة فيها ما يسمح بفهم القاعدة الاجتماعية المكونة لها[6] ويمكن القول أن رأس المال المجتمعي يتجسد في العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تربط الفاعلين الإقليميين من جهة، ومع الأطراف الخارجية من جهة أخرى على هيئة شبكات لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم[7].

في حين كانت المساهمة الكبرى لـ (ROBERT PUTMAN; 1990)، والذي درس آثار مشاركة هيئات المجتمع المدني على دعم الإصلاحات الحكومية، واللامركزية في شمال إيطاليا، إذ لاحظ PUTMAN الفروق بين مستويات التنمية بين الشمال والجنوب الإيطالي والتي تعود إلى التفاوت في قوة نسيجها الاجتماعي، ففي حين كان الشمال الإيطالي يتميز بمستويات عالية من الثقة التي تسود مناخ الأعمال نظرا لكثافة عقود المناولة وخدمات التوريد التي يقدمها نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عانى الجنوب من نظام إداري بيروقراطي معقد فرضه الوجود الكثيف لجماعات المافيا مما خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي.

بين PUTMAN أن محددات رأس المال المجتمعي* مرتبطة بعديد العوامل مثل التطور التكنولوجي، الأزمات الاقتصادية الممكن حدوثها، الوضعية الاقتصادية والأمنية، وكذلك درجة انفتاح الحريات الديمقراطية، وفي هذا الصدد أكد الباحث النتائج من خلال تراجع وضعف رأس المال المجتمعي في المجتمع الأمريكي من خلال قياسه عدة مؤشرات من بينها:

- المشاركة السياسية في الانتخابات الوطنية والمحلية؛
- المشاركة الدينية، المدنية والحركة الجمعوية؛
- طبيعة العلاقات في أماكن العمل؛
- العلاقات العائلية غير الرسمية؛
- الثقة، المصداقية، معدل الجريمة، الفساد الإداري والآفات الاجتماعية؛
- ممارسات التنمية المستدامة ونوعية حياة السكان.

2- مزايا رأس المال المجتمعي[8]:

- تشارك المعلومة: حيث أن تحويل وتقاسم المعلومات الإقليمية بين الفاعلين الإقليميين يسهل عملية اتخاذ القرارات الفعالة في حالة عدم التأكد إذ أن حيازة هذه المعلومات يمكنها من بناء الاستراتيجيات الاستباقية والمخططات الفعالة القائمة على قاعدة من الحقائق الإقليمية وهذا الأمر ينطبق على المؤسسات؛

- تبادل الكفاءات: يسمح رأس المال المجتمعي بأفضل تحويل للكفاءات والتكوين، تبادل التجارب والمهارات بين الفاعلين الإقليميين من خلال قوة اداء العمل الجماعي؛

- التنسيق وتخفيض التكاليف: الحد منتكاليف التعاقد المتعلقة بالشؤون القانونية من أجل حماية المؤسسات والهيئات التي تنفذ أشكالا عدة من العقود، وكذلك ضمان فعالية الإدارة المحلية برفع درجة التنسيق والتشاور.

الشكل رقم(02): عناصر الذكاء الإقليمي وفقا للمقاربة النظمية

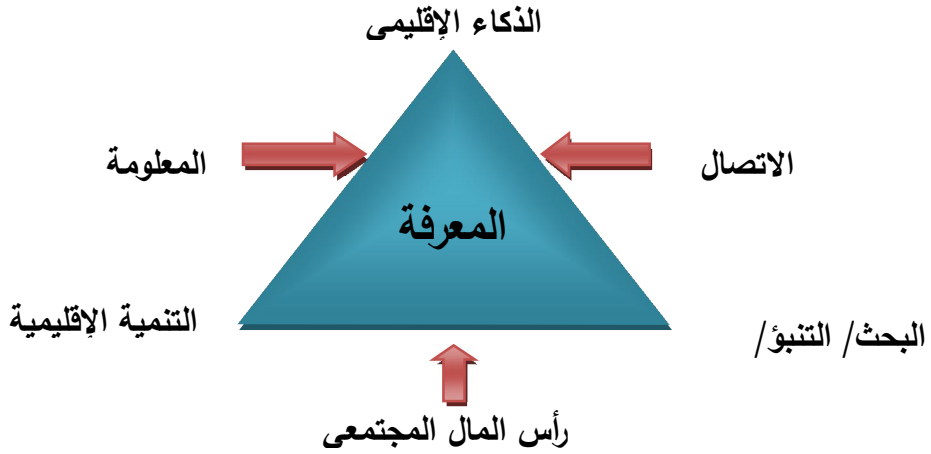

المصدر:من إعداد الباحثة

2-1-2 مقاربة السياسات (المقاربة النازلة) L'intelligence territoriale descendante

وهي المقاربة المعتمدة في هذا البحث، حيث انه وبالرغم من النضج الذي وصل إليه مفهوم الذكاء الاقتصادي، والأهمية المتزايدة التي أصبح يحظى بها الإقليم كطرف أساسي في معادلة التنمية الحقيقية والمتوازنة، إذ يمثل مجالا لتجميع وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا، وتحقيق النمو والانفتاح الاقتصادي، إلا أن النظرة الإقليمية للذكاء الإقليمي لازالت تعرف المزيد من البحث والتقصي[9].

بدورهما (CRISTIAN MARCON&N.MOINET ;2006)يعرفان الذكاء الاقتصادي الإقليمي على أنه" مجموع ممارسات الذكاء الاقتصادي، يقودها فاعلون عموميون وخواص متمركزون على مستوى الإقليم، والغاية تعزيز الأداء الاقتصادي، والبحث عن مداخل مبتكرة وذات قيمة مضافة للتنمية الإقليمية، وبالتالي رفع الدخول الفردية و رفاه السكان المحليين ضمن حكامة تنموية عادلة ومستدامة" [10]

MICHEL PORTERوفي كتابه الشهير" **الميزة التنافسية للأمم**" (1993)، قدم تصورا حول كيفية خلق القيمة المبنية على الموارد الإقليمية حيث يقول" حتى ولو فكرنا بمنطق المنافسة العالمية، فإن مصدر الميزة التنافسية للأمة يتركز قبل كل شيء في مواردها المحلية، وبغض النظر عن توفر العوامل الكلاسيكية كرؤوس الأموال، الموارد الأولية، فإن توطن المهارات، التكنولوجيا التطبيقية، المؤسسات والموردين في إقليم ما، تمثل كتلة حاسمة وكافية من أجل قيام نظام إقليمي للابتكار والنجاح" وبتعبير آخر فإن التنظيم الاقتصادي للإقليم يعد أحد المقومات الكبرى لسياسات الجاذبية الإقليمية.

لهذا يقترح الذكاء الاقتصادي الإقليمي آليات من اجل تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات كمرافقتها في تنفيذ استراتيجيات التدويل لاختراق أسواق جديدة و تحسين سمعتها على الصعيد الدولي؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على الحد من نزيف النسيج الصناعي وعدم استقرار المؤسسات في الإقليم.

ويمثل تشجيع خلق شبكات من الشراكات (عام/ خاص) بين السلطات العمومية المتواجدة على الصعيد المحلي (الجماعات الإقليمية) والقطاع الخاص خيارا ضروريا من أجل تحسين دوران المعلومة الاستراتيجية من المستوى الأول نحو الثاني وإصلاح دور الدولة بخروجها من دائرة الدولة الحارسة التي يفرضها الاقتصاد الليبرالي إلى الدولة الشريكة بعدا أخر مهما للذكاء الاقتصادي الإقليمي.

يرى (Greffe;2000) أن الإقليم هو مصدر للموارد "العلائقية"، وتنميته تعتمد بالضرورة على قدرة الأطراف الفاعلة فيه على تشارك المعلومة في حين أن التجاور الجغرافي يسمح بتقاسم المعارف الفنية، ودعم التعلم التنظيمي من جهة وتفعيل إجراءات رصد الأسواق المحلية والدولية من أجل ضمان تموقع استراتيجي للمؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة التي تشكل دعامة النسيج الاقتصادي المحلي للإقليم. [10]

إذن يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي الإقليمي آلية تستجيب بصفة نوعية لمتطلبات الهيئات الإقليمية كالولايات، البلديات والمقاطعات، وهو ليس فقط إسقاطا للسياسة العمومية للذكاء الاقتصادي وتعزيز الشراكة الفاعلين العموميين والخواص، بل أكثر من ذلك إنه يمثل القدرة على التنبؤ، التحكم في الاستخبارات الاقتصادية والتقنية واستخدام منظم لشبكات التأثير والتدخل لصالح مشروع إقليمي ما، هذا التأثير يمارسه المنتخبون و الهيئات المسيرة للإقليم وحتى السلطات المركزية.[11]

2-1-3 أهم الفاعلين ضمن سياسة الذكاء الاقتصادي الإقليمي

إن تصميم آلية للذكاء الاقتصادي الإقليمي يستلزم وجود أطراف مؤسساتية ذات سلطة رسمية وغير رسمية وفقا لمبدأ المبادرة والكفاءة وهي على الترتيب:

أ- الدولة: كانت ولا زالت الدولة تلعب دورا مهما رسم وإعادة هيكلة السياسات العمومية الاقتصادية عن طريق تبني منظومة متكاملة من استراتيجيات الذكاء الاقتصادي وضبطها بما يتلاءم واحتياجات الأعوان الاقتصاديين والمجتمع المدني مع محاولة تحقيق توازن إقليمي إلى جانب تعزيز تنافسية المؤسسات على الصعيدين الداخلي والخارجي، وخلق بيئة ملائمة ومحفزة للاستثمار والتوطن الصناعي على مستوى الأقاليم، وتقديم الفرصة الكاملة للقطاع الخاص والهيئات ذات الطابع الاجتماعي والمهني من أجل ابتكار وتجسيد سياسات اقتصادية إقليمية رشيدة، ضم سياق ما يعرف الآن بالتسيير العمومي الجديد مع دور إشرافي ورقابي وتحفيزي للحكومة في دفع الفاعلين الإقليميين نحو تقلد هذه المهمة[12].

ب– الجماعات المحلية: إن انفتاح المجتمعات المحلية وبالتالي الجماعات المحلية في ظل المنافسة العالمية وتلاشي الحواجز الاقتصادية والثقافية، أصبح ذو أهمية كبرى وعليه فإنه من الضروري تهيئة الإدارات(الجماعات الإقليمية) لنمط جديد من الاقتصاد والتدخل الذي يعتمد على التميز والتخصص والخبرات وعلى قدر عال من المرونة لمسايرة التغيرات السريعة في الاحتياجات.

وعليه فإن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحا في تغيير نظرة الدولة للجماعات الإقليمية كوحدات إقليمية إدارية، إلى جماعات اقتصادية تنافسية، تقوم بتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية، وكأحد الشركاء الرئيسيين للدولة، في المبادرات الكبرى وإنعاش الاستثمارات وحل المشاكل الاجتماعية وهكذا، فقد أصبحت الجماعات المحلية كقطب اقتصادي مهم، يساهم في دعم الاقتصاد المحلي، وفاعل أساسي ليس فقط في مجال نفوذها، بل تعدتها إلى المشاركة في المبادرات التنموية الكبرى وقوة اقتراح لها.

لامركزية الدولة ممثلة في الجماعات المحلية تشكل خطوة أساسية لتفعيل الذكاء الاقتصادي الإقليمي كونها الهيئة المرتبطة مباشرة بالأعوان الاقتصاديين عن طريق توفير المناخ العام (القانوني، الضريبي، التهيئة الإقليمية...)، وكذلك تفعيل الخطوط العريضة للاستراتيجيات الوطنية لتهيئة الإقليم لجذب المؤسسات والأفراد، وإعداد إحصائيات ومخططات إقليمية ناجعة تستجيب وبدقة لمتطلبات التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي، وتوفير قواعد بيانات دقيقة والتي من شانها أن تساعد على تحديد والآليات والمؤشرات الاقتصادية المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالمواكبة الإحصائية للسكان المحليين وتلبية احتياجاتهم[13].

جـ– الجامعات ومراكز البحث: تعتبر الجامعات قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وظيفتها الأساسية تتمثل في تكوين الموارد البشرية ورسكلتها، وخلق معارف و القدرة على الإبداع والتنظيم والاختراع وامتلاك المعلومات إذ أن للبحث العلمي خاصة التطبيقي منه مردود كبير على المجتمع المحلي والمؤسسات، إذ انه نشاط منظم يهدف إلى موجه لاكتشاف وتنمية آفاق جديدة من التنمية على شكل قيم مضافة للاقتصاد المبني على المعرفة.

هذا ولا يجب إنكار دور الجامعة في خدمة المجتمع خاصة الإقليم الذي تتواجد فيه بتحسيس الهيئات الأخرى بضرورة تنمية مهارات القيادة والاتصال بينها، وتثمين خبرة الرؤيا الإستراتيجية لنتائج البحث العلمي والإبداع التكنولوجي وكذلك صياغة سياسات وخطط ذات قاعدة علمية رصينة للمؤسسات الإقليمية من اجل حل مشاكل الإقليم والعمل على نهضته وتقدمه، مع تعزيز علاقات الطلبة والباحثين بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال المشاريع والزيارات العلمية

د– غرف الصناعة والتجارة و الجمعيات المهنية والنقابات: تعتبر هذه الهيئات الممثل الإقليمي للوزارات تكمن مهمتها في الاستشارة والإدارة والتوسيع الاقتصادي، كما أنها تقدم للسلطات العمومية بناء على طلبها أو بمبادرتها الخاصة الرصد الدوري للأنشطة التجارية، الصناعية أو الخدمية ضمن إطار دوائرها الإقليمية وفيما يخص التشريع التجاري والصناعي والتشريع الجبائي والجمركي، ولأن الإقلاع الاقتصادي يكون انطلاقا من ضرورة مفادها استشراف المستقبل واعتماد مخططات استباقية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية،وهو الجانب الدفاعي والهجومي للذكاء الاقتصادي، وكذلك ترقية الأنشطة التصديرية وتوفير المعطيات والمعلومات للمستثمرين المحليين والأجانب، إضافة إلى هذا فهي بمثابة وسيط بين المؤسسات والسلطات العمومية من خلال تحسين مناخ الأعمال والتحسيس بالتحديات التي تفرضها بيئة الأعمال التنافسية.

هـ– القطاع الخاص: من دون شك أصبح القطاع الخاص يحتل مكانة متزايدة في النسيج الاقتصادي الوطني والإقليمي بصفة خاصة بفضل دوره في خلق مناصب العمل واستقرار السكان وعدم نزوحهم، وقد بينت الإحصائيات أن المبادرات الفردية لإطلاق مشاريع خاصة وكذا خلق مؤسسات مصغرة، تتركز غالبا في الإقليم وتساعد على خلق ديناميكية تنموية معتبرة و في إطار الحديث عن القطاع الخاص، برز مفهوم الشراكة المجتمعية كمؤشر هام، حيث يعرف هذا المفهوم على أنه التفاعل بين ثلاث مكونات أساسية هي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني هدفه تحقيق التنمية المستدامة، كما تعد توجها تنمويا يقوم على أساس التكاملية والتكافئية بين الأدوار التي تقوم بها كل من الأطراف الثلاث المذكورة آنفا.

2-1-4 أهداف ومقومات الذكاء الاقتصادي الإقليمي

الذكاء الاقتصادي الإقليمي كموضوع وحقل علمي يعتمد على الدوران الآني للمعلومة، المعرفة، واتخاذ القرار و إمكانية التواصل بين الأطراف المعنية في إطار استراتيجيات جماعية يسمح بصياغة وبناء مشروع استراتيجي إقليمي، موضوعه –على غرار سياسة الذكاء الاقتصادي– التحكم في المعلومة الإستراتيجية بهدف تعزيز تنافسية الإقليم و الحفاظ على العوامل الجاذبة للاقتصاد الإقليمي وبالتالي إمكانية الحكم واتخاذ القرار الصحيح، على هذا الأساس فإن أهداف وتحديات سياسة الذكاء الاقتصادي الإقليمي يمكن حصرها في الآتي:

– القدرة على التشخيص المستمر مع ضرورة تفعيل شبكات الدعم الاقتصادي والتكنولوجي لصالح المؤسسات والجماعات المحلية معا، وعليه فإن توفير الكفاءات القادرة على القيادة الإستراتيجية وأدوات الإنذار في الوقت الحقيقي أمر ضروري[14]؛

– دعم شراكات واستراتيجيات إقليمية من أجل تسهيل تقاسم التشخيص والإنذار بين القطاعات الخدمية والصناعية والاجتماعية، هذه الشراكة سيكون لها أثرها على الصعيد الوطني لاحقا؛[15]

– ضمان التوازن بين الانفتاح الضروري لرفع تنافسية الإقليم والأمن الاقتصادي لهذا الأخير؛ خاصة منها المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي من أجل تجنب صدمة تنافسية وكذلك الحفاظ على هوية الإقليم الحضارية والثقافية مع الأخذ في الحسبان توازن الاحتياطات والتوزيع العادل للموارد بفضل روح المواطنة والشراكة المجتمعية؛

– المساهمة في تغيير جذري للسياسات العمومية والإقليمية التقليدية من خلال تطوير نموذج للذكاء الاقتصادي الإقليمي على شكل شبكات رسمية غير رسمية ذات طابع افتراضي تجمع كلا من المواطن، الإدارات العمومية، الجماعات المحليةمؤسسات القطاع العام والخاص والمهنيين، الجامعات، مراكز الدراسات والباحثين الاستشاريين وخبراء القانون...إلخ؛[16]

– تنفيذ استراتيجيات المقارنة المرجعية مع أقاليم نموذجية على شكل توأمة، وشراكات إستراتيجية ثنائية؛

– حماية الصناعات المفتاحية والمهارات التي تعتبر قيما مضافة للإقليم بدعم تنافسية نسيج المؤسسات والعمل على خلق نموذج مستدام للتنمية الإقليمية والحكامة المحلية؛

– بناء نموذج استشرافي يسمح بحيازة أدوات للتنبؤ ومنح القدرة لتخذي القرار المحليين بتطوير أنشطة جديدة خالقة للقيمة المضافة والثروة.

لاشك أن سياسة ومناهج إدارة الإقليم أصبحت تستند على التنافسية الإقليمية بدل التركيز على تنافسية الدولة وفقا لمبدأ« penser global, Agir local » حيث من الضروري و لزاما على الجماعات المحلية تولي المبادرات الاقتصادية – الاجتماعية كشريك مهم للدولة، من أجل الدفاع عن مصالح الإقليم الإستراتيجية و العمل على استدامتها، دون الاكتفاء بدور السلطة الإدارية بل التحول نحو تبني مفهوم الجماعات المقاولة وتفعيل رأس المال الإقليمي لجلب رؤوس الأموال المتنقلة وتنشيط الدورة الاقتصادية من خلال تنصيب أنظمة إنذار استباقية تمكن من رسم السياسات التنبؤية مع العمل على خلق بيئة تنافسية تساعد على تثمين الموارد المحلية الطبيعية ورأس المال البشري لدعم الابتكار المحلي وتحويل القدرات الكامنة إلى قيمة مضافة خالقة للثروة تدعم الاقتصاد الإقليمي وإنعاش الاستثمارات من خلال ممارسات ذكية ذات تأثير ايجابي استباقي هجومي ودفاعي.

2-2 اليقظة الإستراتيجية الإقليمية territorial strategic Watch

تعتبر الأقاليم فضاءات واسعة بما فيه الكفاية لتوفير الشروط الملائمة لتنمية الأنشطة الاقتصادية؛ إلا أن بعدها الذي يقل عن مستوى الدولة، يضفي عليها طابعا وسطياniveau méso« حيث يكون الفاعلون المحليون (منتخبون وفاعلون عموميون وخواص) أكثر وعيا بمؤهلات وإمكانيات الحيز المكاني؛ لهذا من الضروري تزويد كافة الجهات بهيئات للتشاور تعمل على تشخيص

وضعية المجالات الإقليمية التابعة لها ويمكن هذا التشخيص من تحديد المؤهلات والمعيقات التي تؤسس للشراكة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد الإقليمي.

2-2-1 مفهوم اليقظة الاستراتيجية الإقليمية

إن ضرورة وضع نظام إقليمي لليقضة الإستراتيجية تفرضها الحاجة الملحة لإحداث آلية معلوماتية رقمية على شكل إجراءات إقليمية للذكاء الاقتصادي التي تغطي مختلف وحدات التنظيم الإداري الإقليمي؛ هذه الأخيرة أصبحت أداة ضرورية بالنسبة للجماعات الإقليمية لتتبع النشاط التنموي يتطلب اللجوء لآليات الذكاء الاقتصادي وتكييفها مع احتياجات الأقاليم المحلية عن طريق وضع خلايا يقضة جماعية تنافسية تهدف إلى تعظيم القيمة المضافة للإقليم، وكذلك حماية القدرات والصناعات المفتاحية بدعم تنافسية المؤسسات والأقاليم التي تستقبلها، بتفعيل آليات الاستعلام والتنبؤ لتجميع ومعالجة المعطيات والتحكم بجودتها ودرجة تحيينها[17].

يمكن تعريف اليقظة الإقليمية territorial-Watch على أنها تغذية عكسية سوسيو-اقتصادية ومكانية حول سيرورة الخدمات العامة لصالح الجماعات الإقليمية، إذ تمكن هذه الأخيرة من دراسة وتقييم مدى فعالية السياسات المحلية للذكاء الاقتصادي في شقها المتعلق بالتنمية الإقليمية، مع إمكانية محاكاة الآثار المستقبلية لهذه السياسات[18].

الغرض من خلايا اليقظة الاستراتيجية هو توفير أنظمة إنذار وتحليل و تسمح بتحليل مختلف التطورات على المديين المتوسط والطويل خاصة الأخطار وإشارات الضعف، في مختلف قطاعات الأنشطة الصناعية، التنسيق بين مختلف مكونات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية على الصعيد الإقليمي ومراقبة تقدم تنفيذ المخططات الإقليمية للتنمية وتقديم الدعم اللوجيستيكي للقاعدة الصناعية أو شبكات المؤسسات المتوطنة في الإقليم خاصة المناولة منها كما أن البعد التشاركي بين الفاعلين الاقتصاديين المحليين لنظام الرصد و اليقظة على الصعيد الإقليمي يمكن أن يكون عقدا لصالح التوجهات الإستراتيجية والاستشرافية للمشاريع الإقليمية، من خلال تنصيب شبكة افتراضية تضم كلا من الطرفين وتعميم ثقافة تقاسم المعلومة الإستراتيجية ومنهجية العمل الجماعي و وتثمين ما هو موجود منها كالقدرات السياحية[19].

2-2-2 نظام المعلومات الإحصائية الإقليمي

تندرج السياسات الإقليمية ضمن الإصلاحات البنيوية والتي من شأنها أن تؤثر على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا، وستؤدي هذه الخطط المهيكلة إلى إعادة تنظيم أسلوب الحكامة المحلية في إطار لا مركزية أكبر للاختصاصات والسلطات، وتحمل هذه اللامركزية في طياتها جملة من التحديات الجديدة،كما تأتي بمقاربات جديدة للتنمية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.

وتشكل لامركزية عملية اتخاذ القرار الجماعي وبروز فاعلين في مجالا لتنمية الإقليمية والمحلية متطلبات جديدة ينبغي على النظام الوطني للمعلومات الإحصائية أني أخذها بعين لاعتبار بطريقة شمولية ومنسجمة ومندمجة، هنا يغطي النظام الوطني للمعلومات الإحصائية مجموع الهيئات العمومية المكونة من المصالح لإحصائية للوزارات والمؤسسات العمومية،وتتولى عملية التنسيق هيئات الدولة للإحصاء والاستشراف، إذ تقوم هذه الأخيرة عموما بتنسيق الأشغال والبحوث الإحصائية لمختلف المصالح العمومية من خلال لجان تنسيق الدراسات الإحصائية التي تتولى أمانتها، ويقوم النظام الوطني للمعلومات الإحصائية بإصدار إحصائيات وطنية وإقليمية بانتظام، تغطي قطاعات أساسية في الاقتصاد والمجتمع و ديناميكية العناصر الاقتصادية وسلوكيات مختلف الفاعلين.

لهذا تعد الإحصائيات الإقليمية إحدى الآليات الهامة لمواكبة الهيكلة الإقليمية وضمان نجاحها، ذلك أن الأنشطة التي سيتم القيام بها سواء على مستوى تشخيص الإشكاليات الإقليمية أو المحلية، أو على مستوى تحليل وإعداد الاستراتيجيات والسياسات التنموية، ستعتمد بشكل كبير على مدى توافر معطيات ذات جودة تستجيب لتوقعات أصحاب القرار على الصعيد الإقليمي أو المركزي في الحصول على إحصائيات:

- **سهلة الولوج**: تسمح بسهولة الولوج واستخدام المعطيات بطريقة بسيطة وعملية وتتكيف مع احتياجات مختلف المستعملين: (مؤسسات، مستثمرين، مراكز الدراسات الاقتصادية، جامعات...) [20].
- **موثوق منها**: تعكس بأمانة وموضوعية الحقائق موضوع الدراسة مع التقيد، أثناء الإنتاج، بالمقاربات الإحصائية الكفيلة بتقليص حجم الأخطاء المحتملة؛
- **منتظمة ومحينة**: تمكن المعلومات الإحصائية التي يتم إنتاجها بانتظام، ووفق آجال وفواصل زمنية محددة، من إنجاز تحليلات طويلة المدى؛
- **دقيقة**: تستجيب بشكل شمولي وغير متحيز لاحتياجات المستعملين أخذا بعين الاعتبار تغيرات المحيط الوطني والدولي، ومعرفة حجم السكان والأنشطة، للبنى التحتية والموارد الطبيعية المستغلة والكامنة؛
- **ذات بعد مكاني**: انطلاقا من ضرورة التوفر على معطيات إحصائية ذات بعد مكاني تتعلق بجميع المستويات المحلية لأجل إعداد دراسات وتحليلات حول إشكاليات ترتبط بفهم حركية الاقتصاديات الإقليمية والمحلية والبنى الجغرافية الاقتصادية للإقليم، والعمل على تعزيز وتيرة النمو.

الشكل رقم(03): تصور لطبيعة العلاقة بين نظام المعلومات و اليقظة الإقليميين

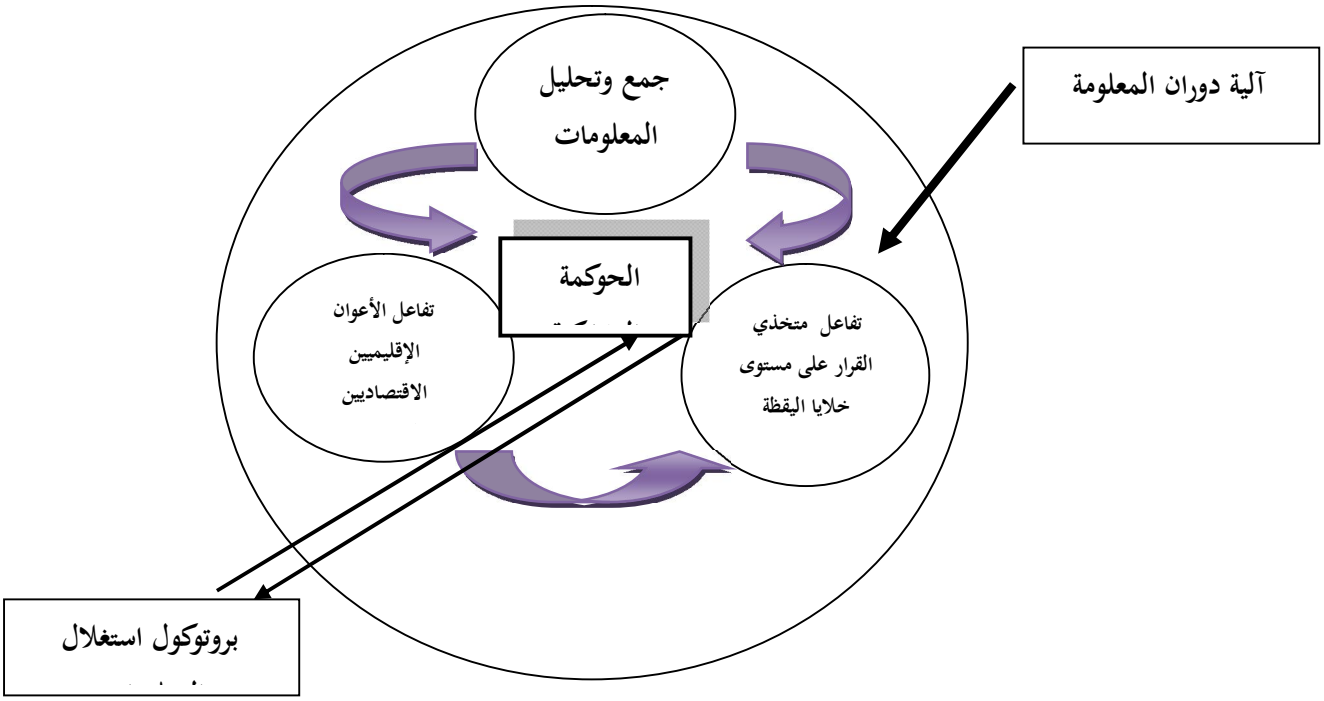

Source : Bertacchini Y. (2004), Op.Cit ; p.95.

3- اثر تطبيق سياسات الذكاء الاقليمي لتعزيز الحكامة الإقليمية في الجزائر

إن الحكم الراشد والديمقراطية المحلية التشاركية تمثلان معا حجر الزاوية في تأطير تنفيذ السياسة الوطنية و الإقليمية للذكاء الاقتصادي وخصوصا بالنسبة للبلديات والولايات وتحديث التسيير العمومي الإقليمي وجعلهما إدارة تجاورية مع عدم إهمال مسألة حكامة الموارد المالية وهو تصور جديد مبني على المبادرة بين ممارسات الأعوان الإقليميين و وتنافسية الاقليم.

وعليه فإن الدولة عليها أن تبقى فاعلا اقتصاديا وشريكا مهما يسهر على تحقيق مبدأي الإنصاف والاستدامة والانسجام المكاني، لهذا يتعين إعادة هندسة سلوكها قصد مجاراة الانتقال من الأسلوب المركزيمنالقمة إلى القاعدة) إلى منطق المبادرات الإقليمية) القاعدة – القمة) ، وهندسة أفضل للعلاقة) دولة- ولايات- بلديات) مع إدارة إشرافية للسلطات العمومية[21].

أما بالنسبة للجانب القطاعي فإن المخطط الوطني بتهيئة الإقليم يضمن إقليمية واسعة للقطاعات مع الإبقاء على المستوى الإشرافي للوزارات من خلال برامج العمل الإقليمية PAT20 وهذا قصد مساعدة الفاعلين الإقليميين على ترجمة السياسة الوطنية بنظرة محلية، ولذلك وفي مرحلة أولى تم إعداد فضاءات البرمجة الإقليمية، حيث يتعلق الأمر بإشراك الولاية باعتبارها حيزا مكانيا وسيطا وإقليما متنوعا ومناسبا لممارسة السياسات الوطنية وعلى رأسها الذكاء الاقتصادي ورؤية آثارها بما يحقق فعالية أفضل لعمل الدولة- المجموعة الإقليمية والأعوان السوسيو-اقتصاديين على أن هذه الهيكلة ذات حدين* : التجانس والتكامل[22].

1- هناك أقاليم ذات خصائص متباينة ومستويات تنمية متفاوتة ومن الأفضل إعادة ضبطها إقليميا؛

2- مناطق ذات مستويات تنمية عالية ومؤهلة لان تشكل بؤرة تنافسية عالية بل الانطلاق لرسم شخصيتها العصرية.

إن هذه الهيكلة على مستوى الولايات تجمع أربع وظائف:

1- **التخطيط الاستراتيجي**: وهي متعلقة بالبرمجة، الدراسات ويتجسد في فضاءات البرمجة التي تتولى دراسة مؤشرات التنمية المحلية وخاصة وضعية تفعيل المشاريع المشتركة بين الولايات بنظرة إقليمية وقطاعية في الوقت نفسه؛

2- **المبادرة، الدعم ومتابعة المشاريع الاستثمارية الإقليمية**: وهي أحد مزايا التسيير العمومي الإقليمي ، الذي هدفه برمجة مشروع إقليمي يعتبر أولوية تراعي دفع الديناميكيات المكانية على أن تدعم هذه الوظيفة على المستوى الإقليمي بهندسة إقليمية مزودة بقدرات مهمة على الرصد، التنبؤ، الخبرة والاستشارة؛

وفي الملتقى الذي نظم في 29 مارس2013 حول الحكومة الالكترونية، الصحة الالكترونية والبلدية الالكترونية فإن الدولة تسعى إلى تحريك الاقتصاد الإقليمي وجعله اقتصادا رقميا جذابا، من خلال توفير خدمات رقمية نوعية للمؤسسات، المواطن والعملاء الأجانب والمحليين وعلى رأسهم السواح والمستثمرين، عن طريق قاعدية الخدمات الالكترونية بغرض إرساء المزيد من التقدم في مجال ترشيد الحكم ورصد الممارسات الإقليمية وتفعيل التنمية البشرية، الأمر الذي يسهل حتما عملية الإشراف والرقابة وهذا من خلال تنفيذ المحاور التالية[23]:

- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية؛
- دفع وتيرة الاقتصاد الرسمي الرقمي؛
- تدعيم مجالات البحث والتطوير والابتكار؛
- التحكم بمستويات التنمية على الصعيد الإقليمي والمحلي؛
- رصد مكونات وآثار التنمية والتنبؤ بالخلل، من خلال إعداد خلايا اليقظة الإقليمية؛
- دعم الديمقراطية التشاركية، وتقريب الخدمات العمومية من المواطن؛
- تطوير المنتجات والخدمات ذات التكلفة الرمزية والقيمة المضافة العالية، الأمر الذي يفتح المجال أمام قيام صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتكثيف نشاطات البحث والتطوير؛
- مواكبة تحديات التنافسية والأمن الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة الإنذار المبكر السوسيو اقتصادي؛
- وضع نظام تدفق معلوماتي ثلاثي محلي، إقليمي- مركزي يركز على ثلاث مهام أساسية: التوجيه، التنسيق والمتابعة؛
- تنمية الكوادر البشرية من خلال رسكلة وإدماج المسيرين بما يتلاءم ومتطلبات الحكومة الالكترونية.

3- **التنسيق والانسجام:** وهذا ما تتطلبه الإدارة التشاركية مع تعاون مرصد الإقليم الذي سيتولى مهمة التنسيق بين مختلف المشاريع الإقليمية مع رقمنة سياسة توطين الأنشطة وضبط الخيارات التنموية؛

4- **المشاركة والتشاور:** حيث أن المستوى الإقليمي يعد فضاء ممتازا للتشاور بين الفاعلين الإقليميين خاصة الشركاء الخواص وهنا يجب الحديث عن إعادة جدولة دور الجماعات المحلية ضمن مسار مزدوج يستجيب لهدفين:

- تزويد الإقليم بتنظيم مؤسساتي مستقل لحد مناسب ومتكيف مع رهانات التنمية؛
- تزويد الجماعات المحلية بالكوادر التقنية البشرية والمادية لممارسة مهامها المتزايدة[24].

3-3 نموذج مقترح لكيفية إدماج سياسة الذكاء الاقتصادي على الاقليمي من أجل التأسيس لحكامة اقليمية:

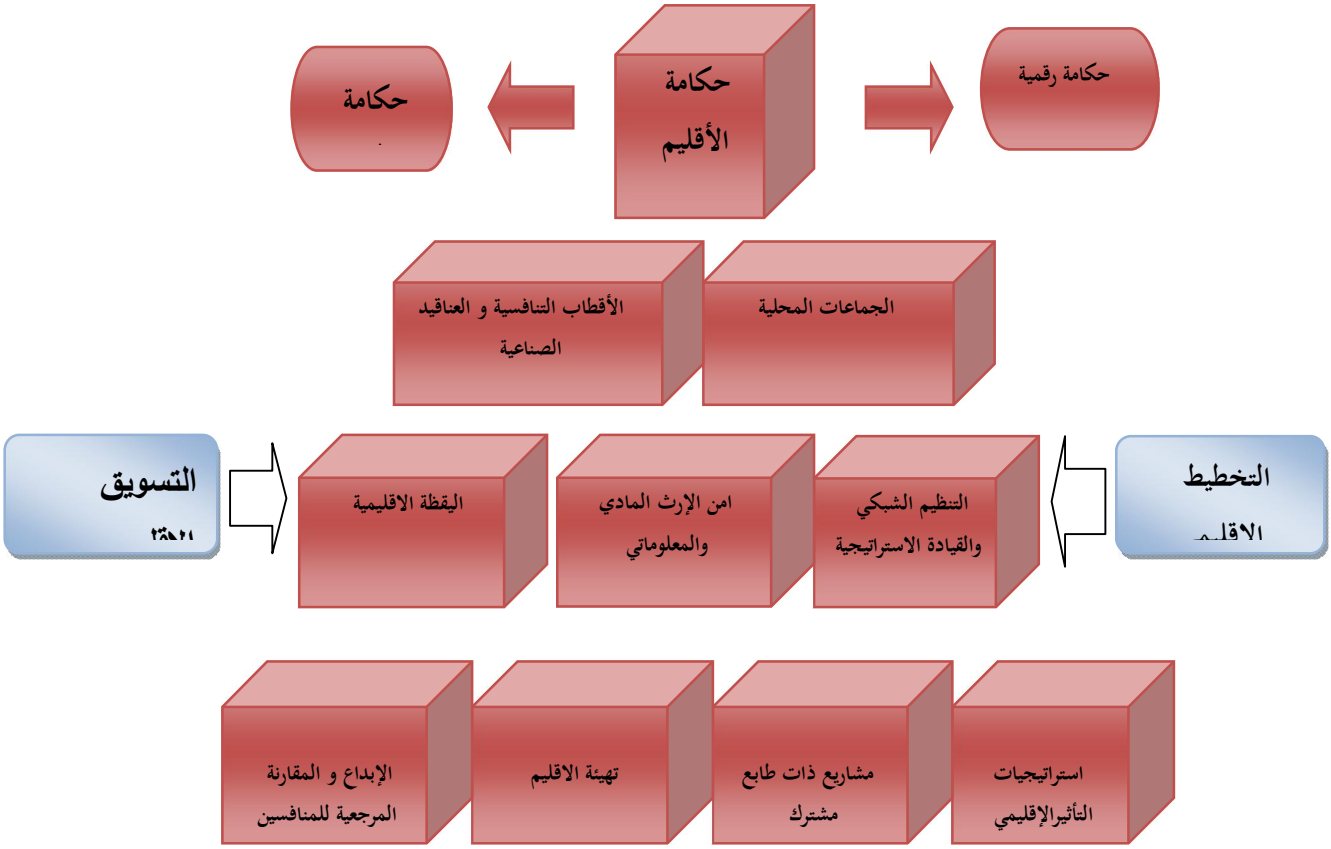

المصدر: من تصميم الباحثة بالاعتماد على :

Lauriol J. et al. (2016) **; Stratégies, espaces et territoires ;In** : Revue Française de Gestion, Vol.4, n : ° 184, p.200.

5-نتائج الدراسة والتوصيات:

إن صورة تهيئة الإقليم ما هي إلا توليفة تعمل على الحفاظ على الانسجام وتحديد الأولويات بناء على اختيار سيناريو تنموي مشترك وتعميم شروط التنافسية والجاذبية المناسبة للاضطلاع بمهام التنمية الاقتصادية والسياحية، جذب المهارات، التكيف مع التكنولوجيا واستقبال الاستثمارات المباشرة

تبنت الجزائر سياسة الصناعات الثقيلة وما صاحبها من هجرة من الأرياف إلى المدن الكبرى التي لم تعد تستوعب الأعداد الهائلة من السكان بعد الاستقلال ما انجر عنها ظهور مظاهر تهيئة غير منظمة وفوضوية مما صعب من عملية التحكم في النمو الحضري و ضياع جهود التنمية الفاعلية للمدن[25]، بل على العكس فقد تغيرت المتطلبات المعاصرة في مجال تطوير الفعاليات

الاقتصادية إلى اقتصاد المعرفة، خلق التوازن وضمان التشخيص التنافسي للإقليم، التنمية المستدامة والتنمية الإقليمية، هذه المتطلبات هي:

- إعادة التوازن المستدام بين التراكيب الرئيسية للإقليم؛
- تكييف الأقاليم خاصة الحضرية منها مع أدوات الاقتصاد الرقمي.

1- **هياكل التنافسية(البنى التحتية)** : تضمن هذه الأخيرة فعالية المبادلات المحلية و الخارجية وكفاءة توزيعها وتتكون من شبكات إمداد تركز على: المطارات، موانئ دولية، مراكز إمداد وخدمات نقل كفؤة طرق سريعة، خطوط سكة حديدية، أوعية عقارية، تجهيزات منتجة ومنشآت تضمن التموين بالطاقة، للمؤسسات والأعوان الاقتصاديين).

✓ كما يجب إتباع نفس المنحى فيما يتعلق بالتحكم ومعالجة مختلف الملفات الإدارية وتسهيل المعاملات على المستوى الإقليمي وتسييرها عن طريق شبكة افتراضية مخصصة لهذا الغرض سواء في مجال التعليم، دفع مستحقات مختلف متعهدي الصفقات العمومية، ونشر المعلومات المحينة للمواطن والتي تتعلق بالخدمات الأكاديمية، خدمات الأعمال، الضرائب وسائل الدفع، الأمن والرعاية الصحية، السكن، الحالة المدنية والخدمات المالية، النقل، قطاع العدالة، والسجل التجاري الالكتروني [*].

2- **التنظيم الإقليمي للقواعد الإنتاجية:** من خلال خلق و تمكين التجمعات الصناعية التي تشكل دعامة قوية لتنافسية المنتجات وبلوغ حجم يسمح باختراق الأسواق الداخلية والدولية عن طريق ضبط اتجاهات معينة لأقطاب النمو مدروسة بعناية وفقا لدرجة التركز الجغرافي للمؤسسات والفعاليات الاقتصادية المتشابهة مدعمة ببنية تكنولوجية معرفية ممثلة في حظائر ومقاطعات تكنولوجية مع إبداء الاولوية للقطاعات العلمية ذات القيمة المضافة المرتبة بمسار الوظائف التقليدية كالفلاحة، الصناعة النسيجية، و الصناعات التحويلية والتي تمثل مجالا خصبا لدعم الدولة الذكي بالتزامن مع تراكم الكفاءات للأقاليم وعلى رأسها المدن الأربع الكبرى كونها ذات مؤهلات تنمية مستقلة للاندماج مع الاقتصاد العالمي إلى جانب تثمين القدرات الإقليمية.

3- **دعم الانفتاح الدولي:** عن طريق وضع استراتيجيات إقليمية تسمح بانفتاح مدروس على الآفاق المغاربية، المتوسطية والإفريقية، وعليه فإن تطوير تنافسية الأقاليم يعتبر امتدادا للخطوط التوجيهية الكبرى للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيث أنها تركز أساسا على قدرة الأقاليم المحلية على خلق الثروة، كما أن الاستدامة والتوازن شرطان أساسيان كونهما يسمحان برفع آثار التنافسية وتفادي الخوض في الناحية النفعية فقط، كما أن عديد الأقاليم يمكن أن ترفع تحدي التنافسية والجاذبية من خلال سياسات الإنصاف والمشاركة المجتمعية.

قائمة المراجع:

[1]Girardot, J.J ; (2007) ; « **Intelligence territoriale et participation »,** papier présentéau3ème rencontre « Tic 1 Territoire : quels développements ? » Lille ; ISDMN°16-Mai -Article n° : 161- disponible sur le lien : http://www.isdm.orgconsulté le : 15/03/2018

[2]Gabriel .C ; Patrick. Get Nadine Richez. B ;(2008) ;« **économie sociale et solidaire, territoires et proximité »** ; in : revue internationale de l'économie sociale ; n° :296 ; p.14.

[*] **منهجية CATALYSE**: ظهرت طريقة CATALYSE سنة 1989، أين تم طرحها في إطار البرنامج الثالث المجتمعي لمكافحة الفقر في أوروبا ويعتمد على مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في استخدام منهجية متعددة المعايير للتحليل المكاني في إطار مشاريع التنمية، وهذه المنهجية أداة لاتخاذ المبادرات بين للفاعلين الإقليميين من أجل رفع فعالية مردوديتهم وتتضمن الطريقة مداخل للتشخيص والرصد متاحة لهم لتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة؛ كما أنها تعتمد على ركائز عدة أهمها المشاركة والمواطنة وتطوير المقاربات المتعلقة منهجيا بالنظام المفهرس للذكاء الإقليمي و نظام المعلومات الإقليمي استنادا دائما إلى الإمكانيات التي

تتيحها تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى تقاسم المعلومة في الوقت المناسب وتحليلها الجماعي، حيث تتحسن الحكامة المجتمعية الإقليمية من خلال إدماج ثلاثية تقاسم المعلومة، الترجمة وتشاركية النتائج بعد تحليلها الجماعي في اتخاذ القرار.

تقنيا فإن طريقة CATALYSE تدور حول قاعدة بيانات على الخط، إلى جانب آليات تحليل مكاني خاصة منها نظام المعلومات الجغرافي، أدوات تحليل كمي ونوعي للبيانات، يتم تنسيقها مع تقنيات إدارة المشاريع التنموية الإقليمية التي أطلقت عبر أوروبا: بلجيكا والبرتغال خاصة.

(3) Farinós Dasí. J, (2009) ; **« Le défi, le besoin et le mythe de la participation à la planification du développement territorial durable : à la recherche d'une gouvernance territoriale efficace »**, in : L'Information géographique, Vol. 73, n°:29; pp. 89-90.

(4) Voir : « **Intelligence territoriale** » ; article disponible sur le lien : http://www.arphi.fr/Intelligence territoriale.htm consulté le : 01/03/2018

(5)WOOLCOK M., NARAYAN .D., (2008)**, "Social capitals: implication for development theory**, **research andpolicy"**, The World Bank Research Observer, Vol: 15, n°:2, pp. 45-46.

(6)OP.CIT ;.p.49

(7)Salma .L, Valérie. A, &al, **« Capital social et développement territorial : Quel impact spatial des relations sociales? »** ; document téléchargeable sur lien : *eso.cnrs.fr/_attachments/emergence-d-un...en.../los.pdf?...consulté le : 22*/03/2018.

* في هذا الشأن أجريت دراسة ميدانية في دولة بولونيا من طرف HEIJMAN و ARONISZ عام 2009، هذه الدراسة قائمة على قياس مستويات رأس المال المجتمعي وعلاقتها بالتنافسية الإقليمية في 14 مقاطعة بولونية، وقد كشفت النتائج أن أربع أقاليم الأكثر تطورا والأكثر تنافسية و القادرة على جذب المؤسسات ورواد الأعمال هي نفسها التي تتمتع بأعلى نسبة من كثافة رأس المال المجتمعي، حيث حللت الدراسة عدة مؤشرات للحكم على نوعيته من بينها: مستويات التعليم، الأنشطة الثقافية، الخدمات الاجتماعية، معدل المشاركة المحلية في الانتخابات، والانخراط في التنظيمات غير الحكومية.

(8) ANGEON V ; CALLOIS J.-M;(2009), « **Fondements théoriques du développement local : quels apports de la Théorie du capital social et de l'économie de proximité ? » ;**The 7th Congress on Proximity economics, Proximity, networks and Co-ordination, Marseille, June 20/ 21 -2009

(9) Philippe .C, (2004) ;**« Intelligence économique et développement territorial »**, papier présenté au Rencontres internationales de TETOUAN : « Expérimentations et dynamiques locales: expérience comparées » 25-26-27 novembre 2004 ; p.13.

10

(11)Bertacchini, Y. (2007) ; « **Intelligence territoriale: Le territoire dans tous ses états :** Papier présenté au Colloque : Les E- TIC Toulon: in : Presses technologiques. Document téléchargeable sur le lien : http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/docs/00/18/67/75/HT_ML/index.html.consulté lé : 11/03/2018.

(12)Philippe .C, (2004) ; Op.Cit ; p.09.

(13) Herbaux, P. ; Bertacchini, Y. (2007) ; **« Tic et territoires quel développements ? »**In : ISDM, n°: 30 ; document téléchargeable sur le lien : http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/docs/00/18/66/62/PDF/commTICetTerritoires; consulté le : 11/03/2018. p13.

(14)Philippe. H;(2008); **"tools of territorial intelligence and generic scientific methods"** paper presented to the 6thinternational annual conference on territorial intelligence; Besancon ;16-17October 2008; p.04

(15)Bouchet M.H& Guilhon Fapper .H ;(2007), **« Intelligence économique et gestion des risques »,** Pearson Education, Paris ; p. 117.

(16)Rémy. P & Eric. D, (2009).; **"Territorial intelligence:synergy in the public-private encounter at the service of economic development"**in: International Journal of Economic Intelligence; p 17.

(17)Marie M; **« Mise en place d'un Système d'information territoriale en Corse »** ; rapport de stage ; article disponible sur le lien : http://www.admiroutes.asso.fr/espace/intranet/sitcorse.htm; p.08 consulté le: 21/01/2014.

(18)Voir : http://lalao.com/articles/TerritorialWatch/consulté le : 05/02/2018.

(19)GIRARDOT J.-J., (2000); **« Principes, Méthodes et outils d'intelligence territoriale. Évaluation participative et observation coopérative »**, in : Conhecer melhor para agir melhor, numéro spécial, Lisbonne, DGAS, p. 12-17.

(20)Jean-Jacques. G;Masselot .C. (2008);**"specifications for the territorial intelligence community systems (TICS)";** in: international conference of territorial intelligence "tools and methods of territorial intelligence; France; Besancon; pp.02-04.

(21)CNES ;(1998**), « Rapport sur la ville algérienne ou le devenir urbain du pays »** document disponible sur le lien : http://www.cnes.dz/cnesdoc/cneshtm/ville.htm; consulté le 03-03-2018.

*هذه المحاور وأخرى تم التعبير عنها في الجلسات الوطنية للذكاء الاقتصادي والحكامة 2008، والذي نصت توصياته على ضرورة التجسيد التدريجي لمنطق الشراكة الناجعة بين الفاعلين الأربع لصياغة إستراتيجية تهيئة الإقليم : الدولة، الجماعات الإقليمية، القطاع الخاص والمجتمع المدني ممثلا في المواطن والحركة الجمعوية، وعقد النجاعة هذا من شانه أن يكون أداة فاعلة في ضبط، وتحديد دعائم مختلف السياسات الوطنية.

(22)أنظر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030

(23)François VAJDA et autres, « **2ème édition ICT Management Alger 2013 »,** Communiqué de presse**,** Sofitel Alger, 26 Mars 2016, PP.1-2.

(24)Odile ; B**;**(2009) ;**« L'Observatoire national des territoires »;** FSP Alger 3 ; DIACT Observatoire des territoires

(25)صلاح، ب، **"قطاع الاستشراف يراهن على توفير المعلومة الإحصائية"**، جريدة السلام، عدد:3110، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.essalamonline.com/ara/permalink/17619.html، تاريخ التصفح: 2018/03/07.

*وهذا يفتح النقاش حول أهمية الأخذ بعين الاعتبار **"الثقة الرقمية"** والتي يجب أن تتمتع بنفس خصائص الثقة الورقية ومن عناصرها التصديق الالكتروني والإمضاء الالكتروني، وعلى الرغم من كل هذه المجهودات فإن أكبر تحدي لمشروع الحكومة الالكترونية هو تهيئة الأعوان الاقتصاديين والإداريين وكذلك المواطن مقابل ميزانية ضخمة تم رصدها لصالح المشروع والمقدرة بـ 4 مليار دولار ما بين فترة 2009-2013 وذلك بسبب غياب المحتوى الالكتروني الفعال والمتكامل.